الملتقى الدولي:
تحديات الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة:
الرقمنة والاقتصاد الموازي -

OEB Univ. Publish. Co.

محاربة ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية كأحد تحديات التقليل من انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي

دراسة إحصائية تحليلية لظاهرة التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية

Combating the phenomenon of smuggling in border areas as one of the challenges of reducing the repercussions of the parallel economy on the formal economy

A statistical and analytical study of the phenomenon of smuggling across the Algerian-Tunisian border

خالد بن جلول [1]، مجلخ سليم [2]

[1] جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)، mzdjellekh.salim@univ-guelma.dz

الملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز خطورة ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية كأحد التحديات التي تواجه السلطات العمومية في سبيل التقليل من انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال تحليل الاثار السلبية التي تمارسها هذه الظاهرة وانتشارها على الأشخاص وعلى التنمية الاقتصادية والمحلية على حد سواء، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على التحليل الاحصائي لبيات الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة رفع التعزيزات الأمنية في المناطق الحدودية حماية للاقتصاد والتنمية المحلية، زيادة التوعية عن طريق النشاطات الثقافية إضافة إلى تشجيع وتحفيز المستثمرين في البلدين، إضافة إلى عمليات ومناهج وتكنولوجيات التشجيع على إعداد مبادئ توجيهية حول إدارة الحدود أخذا في الاعتبار التجارب الدولية والممارسات الجيدة على المستوى الدولي.

الكلمات مفتاحية: ظاهرة التهريب، المناطق الحدودية، الاقتصاد الموازي. الحدود التونسية.

تصنيف JEL : H26، O17.

Abstract:

The study aims to highlight the seriousness of the phenomenon of smuggling in border areas as one of the challenges facing public authorities in order to reduce the repercussions of the parallel economy on the formal economy, by analyzing the negative effects of this phenomenon and its spread on people and on economic and local development alike. To achieve the goal of the study, the statistical analysis of the questionnaire data distributed to the sample members was relied upon.

The study concluded the need to raise security reinforcements in border areas to protect the economy and local development, increase awareness through cultural activities in addition to encouraging and motivating investors in both countries, in addition to processes, methods and technologies to encourage the preparation of guidelines on border management, taking into account international experiences and good practices at the international level.

Keywords: Smuggling phenomenon, border areas, parallel economy. Tunisian borders

Jel Classification Codes: H26 ،O17.

***المؤلف المرسل:** بن جلول خالد

1.مقدمة

تعتبر مسألة محاربة الاقتصاد الموازي ومحاولة دمج أنشطته في الاقتصاد الرسمي من اهم المشاكل التي تحاول السلطات وحكومات الدول تحقيقها وهذا لما يمارسه هذا النوع من النشاطات من سلبيات على الاقتصاد الوطني نظرا لكون انشطته تمارس خارج دائرة الاقتصاد الرسمية ولا تكون عملياته مسجلة على مستوى مصالح الضرائب، ولعلى أنشطة التهريب التي يقوم بها المهربين على مستوى المناطق الحدودية للدولة سواء دخولا أو خروجا من أهم أوجه الاقتصاد غير الرسمي حيث يعتبر من أنشطة التجارة الخارجية التي لا يتم التصريح بها على مستوى مصالح الجمارك ولا يتم مرور فواتيرها على مصالح الضرائب ولا تستفيد الخزينة العمومية من هذه الأنشطة، وعليه فأغلب الدول تعتبر محاربة هذا النوع من الأنشطة من التحديات التي تواجه الحكومات وهذا نظرا لانعكاساته السلبية على الدولة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

تتميز الحدود الجزائرية التونسية بنشاط كبير للمهربين وذلك لتهريب مختلف السلع دخولا وخروجا، وهذا مؤرق السلطات العمومية الجزائرية ويجعلها تسخر كل الطرق والأجهزة في سبيل الحد من هذه الظاهرة ومكافحة وذلك في سبيل محاربة الاقتصاد الموازي ومحاولة دمجه في الاقتصاد الرسمي.

1.1. إشكالية الدارسة

بناء على ماسبق فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يتمحور حول:

ماهي انعكاسات التي تمارسها ظاهرة التهريب على الأفراد والدولة ومامدى نجاعة إجراءات محاربته؟

وقد تم تحديد الفرضيات التالية:

- للظاهرة التهريب العديد من الانعكاسات السلبية التي تؤثر على الأفراد بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة.
- إجراءات محاربة ظاهرة التهريب المتبعة من طرف السلطات الجزائرية تحقق المطلوب منها.

1.2. منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليل وذلك بوصف الظاهرة وتحليل ابعادها اكما تم استخدام منهج التحليل الاحصائي للبيانات الاستبيان

1.3. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيين مدى خطورة ظاهرت التهريب في المناطق الحدودية ومدى تضرر الأشخاص منها وضرورة مواصلة عملية محاربتها وهذا لتحقيق هدف دمج الاقتصاد الموزاي في الاقتصاد الرسمي

2. مفاهيم أساسية حول ظاهرة التهريب

إن الجزائر وإدراكا منها للآثار الوخيمة التي يخلفها التهريب على مختلف مناحي الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، السياسية ..الخ) وعلى تنمية وتطوير المناطق الحدودية مع دول الجوار، قد عملت على اجتثاث هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حجم آثارها، ولقد ازداد اهتمام الدولة لمكافحة التهريب بعد استرجاعها وبصفة نسبية للاستقرار الأمني، ولقد أضحت الإرادة السياسية للدولة في هذا الصدد واضحة منذ سنة 2005، وتجسدت بظهور الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 29 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب.

حيث يعتبر التهريب ظاهرة إجرامية عالمية يواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها أو المتخلفة ولو بدرجات متفاوتة من الخطورة فهو يشكل تحديا مستمرا للأنشطة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول.

2.1. تعريف التهريب

يعرفه القانون الجزائري المتعلق بمكافحة التهريب بأنه تلك الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما(وزارة العدل،**2006**، ص**05)** ، كما يعرف التهريب على انه ذلك الذي يشمل إدخال أو بيع سلع أو خدمات عبر مناطق حدودية بصفة غير رسمية. **(الجمعاوي، 2014)**

يعرف الاقتصاديون التهريب على أنه عبارة عن سلسلة أو مجموعة من النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة، بحيث يتعذر على تسجيلها أو إحصائها بحكم أنه لم يتم التصريح بها عند الدوائر المختصة. (حمدي، **1997**، ص**19)**

أما التهريب في المفهوم الجمركي فيقصد به إدخال البضائع إلى الإقليم الوطني أو إخراجها منه خلافا للقانون، حيث يكون محل التهريب هو البضائع والتي هي كل شيء قابل للتداول سواء كانت خاضعة للضرائب الجمركية أو البضائع الممنوعة تجارية كانت أم لا، ولا يشترط أن تكون لها قيمة معينة.(الشواربي، **1989**، ص**10)**

2.2. أسباب التهريب

تصنف أسباب التهريب إلى عدة عوامل متعلقة بالعمل الجمركي وعوامل متعلقة بالمحيط الخارجي يمكن إيجازها كما يلي(بن حسان وقهواجي ،**2013**، ص ص**3-5)**

2.2.1. العوامل المتعلقة بالعمل الجمركي: إن طبيعة عمل الجهاز الجمركي من شأنه أن يؤثر على حركة التهريب الجمركي، وذلك من خلال عوامل عدة، نذكر اهمها على النحو التالي: **(سيو اني، 2007، ص ص 133-141)**

أ. **الإمكانيات المادية والبشرية المتواضعة** : إن محدودية الإمكانيات المادية لإدارة الجمارك يحد بحق من عملها، خاصة أن المهربون يمتلكون أحدث الوسائل المتعلقة بالنقل والاتصال، والإمكانيات البشرية هي الأخرى تعرف نقصا من حيث العدد وذلك مقارنة ببعض أسلاك الدولة كالدرك والأمن، ومن حيث الكفاءة، التكوين والرسكلة.

ب. **العامل التشريعي**: كثرة التشريعات وعدم الاستقرار التشريعي وعدم دقة الصياغة هي كلها ثغرات قانونية تؤدي في حالات كثيرة إلى الحكم بعدم قانونية بعض المواد؛ مما يفتح نافذة يلجأ إليها المهربون للتهرب من دفع الحقوق والرسوم الجمركية. وكذلك فإن المبالغة في الرسوم الجمركية وضعف العقوبات تكون حافزا للتهرب من دفعها بأية صورة، لذلك أضحى وضع إطار تشريعي وتنظيمي يتوافق مع متطلبات الواقع أمرا في غاية الأهمية والأولوية في استراتيجية مكافحة التهريب الجمركي.

ج. **الجباية الجمركية:** يتضح الدور الجبائي لإدارة الجمارك في تحصيلها للحقوق والرسوم المختلفة، فمعدلات الحقوق والرسوم الجمركية تلعب دورا في غاية الأهمية في تحديد سلوك المكلفين بها، فكلما كانت مرتفعة كلما زاد احتمال التهرب من دفعها والعكس صحيح، فعمليات الغش والتهريب يمكن أن تجد تفسيرا لها في معدلات الحقوق والرسوم الجمركية المرتفعة، أي أن هناك علاقة طردية بينهما، وذلك انطلاقا من أن التملص من دفع الحقوق والرسوم الجمركية من شأنه أن يحقق للمهرب عند بيع البضائع المهربة ربحا كبيرا يضم حصة الحقوق والرسوم المغفلة.

د. **الفساد**: إن من بين الأسباب الجوهرية لانتشار التهريب، نذكر الفساد الإداري بمختلف أوجهه وأشكاله، والتي تعد الرشوة والبيروقراطية من أبرزها، إن ممارسة البيروقراطية بشكلها السلبي عادة ما يكون الغرض من ورائها إرغام المتعاملين الاقتصاديين على دفع رشاوى لأعوان الدولة بصفة عامة، الذين يتمثلون في بعض الحالات في اعوان الجمارك مقابل التغاضي عن تحصيل جزء من الحقوق والرسوم الجمركية أو الإسراع في إتمام الإجراءات الجمركية اللازمة في عمليات الاستيراد أو التصدير.

لعل ممارسة الرشوة من طرف أعوان الجمارك تعود في جانب منها إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية والمهنية المتمثلة أساسا في الأجور، العلاوات، الخدمات الاجتماعية وغيرها، وبقصد تحسين أوضاعهم هاته يستغلون ثقل الإجراءات الجمركية وتعقدها كمصدر ثان مواز للدخل.

2.2.2. العوامل المتعلقة بالمحيط الخارجي: يمكن إيجازها في ما يلي: **(بن طيبي، 2011، 128-130)**

أ. **العوامل الجغرافية أو الطبيعية:** إن اتساع مساحة الجزائر ومجاورتها للعديد من الدول وانفتاحها على البحر، تعد أحد أبرز العوامل الأساسية التي ساعدت على ظهور وتفشي ظاهرة التهريب، خصوصا في المناطق الحدودية فهي إما مناطق جبلية مكونة من جبال وغابات ووديان، إما مناطق صحراوية ذات كثبان رملية كثيفة يسهل فيها التخفي، فعلاوة على كونها تؤثر على عمل الأعوان المكلفين بمكافحة التهريب، فهي تجعل من فرص المراقبة الجمركية ضئيلة، إذ تفتح المجال للمهربين لتحقيق فرص كبيرة للنجاة ببضاعتهم المهربة.

ب. **العوامل الاقتصادية:** تعتبر الظروف الاقتصادية أهم عامل منشط لظاهرة التهريب، فارتفاع الطلب وقلة العرض لفقدان المواد الاستهلاكية في السوق المحلية وارتفاع أسعارها، تعتبر فرصة مواتية للمهرب في استيراد تلك المواد المفقودة بواسطة التهريب لبيعها بأسعار مغرية للذين هم في حاجة إليها، فالمهربون يلجؤون إلى إغراق الاسواق الموازية بالسلع المهربة دون دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، تلبية لطلب المستهلك الذي يقبل عليها لانخفاض أثمانها.

ج. **العوامل السياسية والأمنية:** إن عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد الوسط الأمثل والحيوي لنشاط المهربين بصفة خاصة والتنظيمات الإجرامية، بل في غالب الأحيان هي من تعمل على خلقه لتستفيد من العوائد التي تنجر عنه، ولقد عرفت الجزائر فترة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في التسعينات جراء تصاعد الحركات الإرهابية والتخريبية التي مست سلامة الأشخاص والممتلكات، وعرفت بالموازاة مع ذلك تناميا غير مسبوق لعمليات التهريب، ولكن في ظل استرجاع الجزائر التدريجي لاستقرارها الأمني والسياسي نجدها تعمل بشكل واضح على مكافحة التهريب خاصة بعد صدور الأمر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب.

د. **العوامل النفسية والأخلاقية:** يلعب المستوى الأخلاقي لأي مجتمع دورا كبيرا في ظاهرة التهريب، فكلما ضعف المستوى الأخلاقي السائد في المجتمع – وخاصة عندما يتسامح الرأي العام مع المهربين- كان الباعث على التهريب قويا وملموسا لدرجة أن البعض قد يتباهى بنجاحه في التهريب، لا سيما إذا كانت الحقوق والرسوم الجمركية باهضة. وعلى العكس من ذلك، كلما

كان المستوى الأخلاقي مرتفعا لدى الأفراد، كلما تشبع هؤلاء بحب المصلحة العامة وحمايتها وتقبلوا سداد كافة الحقوق والرسوم الجمركية للمحافظة على كيان مجتمعهم و العمل على تنميته. فالجهل وقلة الوعي الضريبي والثقافي وضعف الشعور بالانتماء وانتشار الفساد والتمييز في التعامل كلها أمور مرتبطة بظاهرة التهريب، تساهم في زيادة تلك الظاهرة لدرجة أنها قد تخلق ثقافة التهرب من دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة للدولة بين شرائح المجتمع(شمس،**1982**، ص**100**)

كما يعود التهريب إلى مجموعة من العوامل من أهمها نذكر:(سعيفان، **2018**).

- ✓ وجود طلب محلي على سلع أجنبية غير موجودة والتي لا يسمح باستيرادها نظاميا؛
- ✓ ارتفاع الرسوم الجمر وكية على بعض السلع ما يجعل تهريبها مربحا؛
- ✓ استمرار الدولة في احتكار استيراد الدخان بكميات لا تكفي لتلبية الاستهلاك المحلي؛
- ✓ ضعف العقوبات المسلطة على المهربين؛
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة ما يدفع بالكثيرين إلى ممارسة نشاطات فاسدة لتلبية احتياجاتهم؛
- ✓ السعي وراء تحقيق الربح السريع من طرف الجهات المعنية بالتهريب.

2.3. أنواع التهريب الجمركي

ينقسم التهريب الجمركي إلى عدة أنواع بحسب وجهة النظر التي يبنى عليها التقسيم، غير أن أهم ما يلاحظ على تلك التقسيمات أنها متشابكة ومتداخلة بحيث يتعذر الفصل بينها في الكثير من الأحوال، كما أنها تتفاوت في أهميتها وفائدتها، وأهمها ما يلي:(خروف وثوامرية ،**2016**، ص ص **19-21**)

2.3.1. **من حيث الركن المادي للجريمة:** ينقسم التهريب الجمركي إلى حقيقي وحكم.

أ- **التهريب الحقيقي:** هو الصورة الغالبة في التهريب، سواء وقع الاعتداء على مصلحة الدولة الضريبية أو غير الضريبية، ويتحقق هذا النوع من التهريب بإدخال بضاعة تستحق عليها ضريبة جمركية إلى البلاد، أو بإخراجها منها بطريقة غير مشروعة دون أداء هذه الضريبة، أو باستيراد أو تصدير بضاعة يحظر القانون استيرادها أو تصديرها.

ب- **التهريب الحكمي:** وهو نوع من التهريب لا يدخل ضمن الإطار العام لجريمة التهريب، إذ تتخلف عنه بعض العناصر الجوهرية التي يتكون منها التهريب بمعناه المألوف إلا أن المشرع

الجمركي ألحقه بالتهريب الحقيقي وأجرى عليه حكمه، لأنه يؤدي إلى ذات النتيجة التي يؤدي إليها التهريب الحقيقي وإن اختلف معه في الشكل.(عوض، 1965، ص 139)

2.3.2. من حيث المصلحة المعتدى عليها: فإن التهريب الجمركي ينقسم إلى تهريب ضريبي وغير ضريبي.

أ- **التهريب الضريبي:** ويتحقق بإدخال البضائع أو إخراجها بطريقة غير مشروعة دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة، وهو إضرار بمصلحة ضريبة الدولة، ويتحقق هذا الإضرار بحرمانها من تلك الضريبة.

ب- **التهريب غير الضريبي:** يتكون الركن المادي في هذه الجريمة من نشاط يتمثل في إدخال المهرب بضاعة أو إخراجها من البلاد خرقا للحظر المفروض عليها، ويستوي أن يكون الجاني قد أدخل البضاعة أو اخرجها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

2.3.3. من حيث القدر الذي يتم التهرب منه من الضريبة وتخسره الخزانة العامة: ينقسم التهريب الجمركي إلى تهريب كلي وتهريب جزئي.

أ- **التهريب الكلي:** وهو يتحقق إذا استطاع المهرب أن يتخلص من كل الضرائب الجمركية المستحقة، ويترتب على ذلك فقدان الخزانة العامة لكامل الضريبة الجمركية.

ب- **التهريب الجزئي:** وهو يتحقق عندما يستطيع المهرب أن يتخلص من جزء من الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب الأخرى المستحقة، وبالتالي فقدان الخزانة العامة بعضا من تلك الضرائب والرسوم.

2.3.4. من حيث جماعة التهريب: ينقسم التهريب الجمركي إلى تهريب جماعي وفردي.

أ- **التهريب الجماعي:** وهو التهريب الذي ينصب على كميات كبيرة من البضائع، وأنواع محددة منها غالبا ما تكون محل اعتبار، وهو يقع عملا بواسطة عصابات منظمة.

ب- **التهريب الفردي:** وهو الفعل الذي يقع بفعل شخص أو أشخاص منفردين سواء كانوا من البحارة أو العاملين بالسفن والطائرات أو المسافرين وغيرهم، وهو ينصب عادة على كافة البضائع دون تمييز ويقع على كافة الحدود وبواسطة كافة الوسائل الممكنة وهو أقل خطورة من التهريب الجماعي.

2.4. إجراءات الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية:

يعد التهريب احد المشكلات الحقيقية التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية، وما يزيد من تعقيد هذه المشكلة هي تعدد صور التهريب وما يتطلبه

ذلك من زيادة الموارد والإجراءات الوقائية لمواجهتها، ومن بين أهم إجراءات الحماية نذكر: **(دخان، الحامدون 2016، ص ص 174-175)**

- ✓ وضع إجراءات أمنية تنظيمية عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الأمن؛
- ✓ وضع إجراءات وقائية ميدانيا بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة؛
- ✓ إعداد خطط المراقبة والرصد لمعرفة مسالك التهريب والمتسللين منها؛
- ✓ مشكلات سكان الحدود، إذ إن تواجدهم بكثافة وبقرب الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع دول الجوار مع وجود؛
- ✓ إمكانية تورطهم مع جماعات التهريب ناهيك عن ظروف الحياة الصعبة التي يعيشونها يعد مشكلة لحماية الحدود خاصة في حال عدم تعاونهم مع رجال الأمن.

3. الأثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن التهريب

لقد تم تقسيم الآثار إلى إيجابية وسلبية وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الظاهرة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

3.1. **السلبيات:** من السليبات التي نجدها ما يلي:

- **ارتفاع الأسعار:** لقد أدى ازدياد ظاهرت التهريب إلى ارتفاع العديد من الأسعار خاصة الأسعار المهربة ومن هذه المواد التي ارتفع سعرها نجدد الزيت السكر و...،وقد تم القيام بدراسة مقارنة بين الأسعار في البلديات المجاورة وبلدية بئر العاتر الحدودية وكان مقدار الارتفاع كالتالي:

جدول 1: مقادير ارتفاع الأسعار ببلدية بئر العاتر مقارنة بالبلديات المجاورة لها

السلعة	الزيت	السكر	المشروبات الغازية	قطع الغيار	الحمص	العدس	الياهورت	الخرفان	المواد الالكترومنزلية
مقدار الارتفاع بالدينار	من 20 إلى 40	من 5 إلى 20	من 5 إلى 15	من 500 إلى 2000	من 10 إلى 20	من 10 إلى 20	من 2 إلى 8	من 1000 إلى 4000	من 1000 إلى 4000

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المواد الاستهلاكية المهمة قد ارتفع سعرها وذلك نتيجة ارتفاع الطلب عليها جراء تهريبها، مما يؤثر كثيرا على القدرة الشرائية للمستهلك، وهذا

الأمر بات يؤرق السكان كثيرا مما يضطر بعضهم ممن يملك سيارة بأن يشتر المواد الاستهلاكية الأساسية من خارج الولاية.

- **ندرت البنزين:** يعتبر تهريب البنزين من الظواهر التي تفشت بدرجة كبيرة مما أثر على محطات البنزين وعلى الطرقات حيث أصبح البنزين يباع في المحلات بأسعار مضاعفة، حيث اصبح ملاء خزان البنزين يحتاج من ساعة إلى ساعتين في أحسن الأحيان، بل أصبح صاحب السيارة يسافر اكثر من 50كلم حتى يملأ خزان الوقود مما أدى إلى ارتفاع تكلفت سيارات الأجرة بحجة ندرت البنزين، والجدول التالي يبين مبلغ الارتفاع مقارنة بالمدن المجاورة.

جدول 2: ارتفاع أسعار الرحالات بسيارة الأجرة في بلدية بئر العاتر

نوع الرحلة	مقدار الارتفاع بالدينار الجزائري
رحلة داخلية	من 50 إلى 100
رحلة مسافتها من 5 كلم إلى 20	من 100 إلى 240
مسافة متوسطة من 20 إلى 100	من 200 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ أن ندرة البنزين أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف النقل مما يؤدي على انخفاض القدرة الشرائية أيضا.

- **ندرت بعض المواد الأساسية**: يؤدي كثرت الطلب على بعض السلع إلى ندرتها أحيانا لان أصحاب محلات الجملة يؤخذون هذه السلع مباشر إلى الحدود.
- **كثرت حوادث المرور**: مما لا شك فيه أن عملية التهريب تعتبر مخاطرة ينتج عنها في أغلب الأحيان حوادث مرور مميتة أو اعتقالات لسنوات طويلة
- **تفشي بعض الظواهر الاجتماعية**: بما ان ظاهرت التهريب تدر مالا كبير في وقت قصير فان هذا المال في اغلب الحالات يتم صرفه في العديد من الأمور غير الأخلاقية مثل تناول حبوب الهلوسة.
- **التسرب المدرسي**: خاصة في المناطق الريفية القريبة جدا للحدود حيث نجد أن الأطفال يعملون فيها.
- **ارتفاع نسبة الأرامل واليتامى**: جراء كثرت الوافيات الناتجة عن التهريب والتي نتج عنها في اغلب الأحيان قتلى، يتم وترمل العديد من النساء والأطفال.
- **الفوضى**: ينتج عن سرعة السياقة اثناء التهريب الكثير من الفوضى.

- **ارتفاع ظاهرة عمالة الأطفال**: تحتاج ظاهرة التهريب للعديد من العمال المغامرين ومن اكثر لمغامرين الذين لا يقدرون العواقب نجد الأطفال.
- **ارتفاع ظاهرت الرشوة:** بطبيعة الحال دائما نجد ان عملية التهريب تحتاج إلى مساعدة من طرف ثاني وهذا الطرف بطبيعة الحال لابد له من مقابل مادي مقابل الخدمات.
- **زيادة الإرهاب**: نظرا لان التهريب لا يقتصر فقط على المواد الاستهلاكية بل يتعداها الى الأسلحة والمخدرات والأموال فان ذلك يغذي الإرهاب بدرجة كبيرة.
- تؤدي عمليات التهريب إلى خلق طبقات مستفيدة من اللاعبين الكبار (مافيا التهريب) الذين يتسببون في التأثير سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة ويقومون بغسيل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يعارض القوانين والقواعد الاقتصادية ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع ككل وبما يحقق منافع فئات ضالة في المجتمع.

3.2.**الأثار الإيجابية:** مما لا شك فيه ان هناك من استفاد بطرقة غير مباشرة من هذه الظاهرة وهم:

- ✓ أصحاب المحلات: استفاد بعض أصحاب المحلات بدرجة كبيرة من زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية التي تلقى رواجا كبيرا في الدولة المجاورة؛
- ✓ أصحاب شاحنات النقل: يزداد عمل أصحاب سيارات الأجرة خاصة التي تقبل نقل مواد مهربة؛
- ✓ الأرياف المجاورة للحدود: استفاد السكان في الأرياف المجاورة من ارتفاع أسعار كراء حظائرهم واخذ اجرة الطريق على المهربين والتعاون مهم مقابل دخل مادي؛
- ✓ أصحاب رؤوس الأموال: مما لا شك فيه ان المستفيد الأكبر هم أصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون بتهريب السلع من والى المناطق المجاورة؛
- ✓ انخفاض بعض أسعار المواد المهربة التي لم تخضع للضرائب: من هذه السلع نجد العجائن التي نجد ان سعرها منخفض مقارنة بالولايات المجاورة ومن هذه السلع نجد:

جدول 3: انخفاض أسعار بعض السلع المهربة في بلدية بئر العاتر

السلع	مقدار الانخفاض بالدينار

العجائن (المقرونة والسباقية و..)	من 10 إلى 20
الكسكسي	من 40 إلى 70
حلوة الشامية	من 20 إلى 30

المصدر: من إعداد الباحثين

3.3. **أضرار عملية التهريب على الاقتصاد:** تعتبر عملية التهريب من أكثر العمليات ضررا بالاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص أضرار عمليات التهريب على الشكل التالي:

- ✓ حرمان الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي كان يمكن جبايتها من البضائع المهربة؛
- ✓ الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية؛
- ✓ انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل؛
- ✓ حصول أزمات مصدرها نقص العرض من البضائع المحلية نتيجة تهريبها إلى الخارج؛
- ✓ الأضرار الاجتماعية السيئة التي تولدها المهربات مثل المخدرات وغيرها؛
- ✓ ارتفاع تكلفة قمع التهريب وازدياد العبء على الحكومة للقيام بذلك؛
- ✓ يؤدي التهريب إلى تفشي الفساد الإداري؛
- ✓ يولد التهريب جرائم اجتماعية وجنائية؛
- ✓ يفقد التهريب الثقة في قدرة الحكومة على ضبط الوضع الداخلي للبلد.

هنا لابد من الإشارة إلى أن التهريب إلى الخارج له نفس الآثار التي تولدها عمليات التهريب للداخل.

4. الدراسة الميدانية

تم اعداد استبيان مكون من قسمين القسم الأول خاص بالبيانات الديموغرافية مثل الجنس ومكان العمل ان لم يكن بطال والمستوى التعليم والقسم الثاني خاص بأسئلة عن الانعكاسات الناجمة عن التهريب واجراءات محاربته وقد تم تقسيم القسم الثاني إلى محورين قسم المحور الاول إلى أربعة ابعاد (البعد الاقتصاد، البعد الاجتماعي، البعد النفسي، البعد الأمني) وقد احتوى كل بعد على اربع عبارات. اما المحور الثاني فقد احتوى على 15 عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت المتدرج ذي النقاط الخمس، لقياس العبارات السابقة، بحيث أخذ هذا المقياس الشكل التالي: إعطاء 5 علامات للاختيار موافق تماما؛ 4 علامات للاختيار موافق؛ 3 علامات للاختيار إلى حد ما؛ علامتين للاختيار غير موافق؛ وعلامة واحدة للاختيار غير موافق إطلاقا.

ومن مجموع الاستبانات التي تم ملأها الكترونيا، تم قبول 180 للتحليل الإحصائي والجدول الموالي يوضح الابعاد المعتمدة في الدراسة مع عدد الفقرات.

الجدول 4: متغيرات و أبعاد أداة الدراسة.

المتغيرات	انعكاسات ظاهرة التهريب				إجراءات	مجموع
الابعاد	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد النفسي	البعد الأمني	محاربة التهريب	العبارات
عدد الفقرات	05	05	05	05	15	35

المصدر: من إعداد الباحثين

4.1. **عينة الدراسة:** تم اعتماد العينة العشوائية حيث تم توزيع الاستبيان عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى يتم تحديد مدى كفاية العينة فقد تم استخدام اختبار kmo.

الجدول 5: اختبار KMO لكفاية العينة

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.771
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	2427.785
	Df	71
	Sig.	.000

المصدر: مخرجات برمجية SPSS V25

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة اختبار KMO تساوى 0.771 أي أكبر من الحد الأدنى المقبول لهذا الاختبار، وبالتالي يكون حجم العينة مناسب في التحليل الحالي. ويتضح كذلك من هذا الاختبار أنه معنوي عند كل المستويات الاحتمالية وذلك عند مستوى 0.01 وبالتالي يجب رفض الفرضية العدمية والإقرار بأن معاملات الارتباط لا تمثل مصفوفة الوحدة، أي بينها بعض الارتباطات وتصلح لإجراء التحليل العاملي. ولتحديد الحد الأدنى للعينة تم الاستعانة ببرمجية G*POWER

الشكل 1: تحديد الحد الأدنى للعينة G*POWER

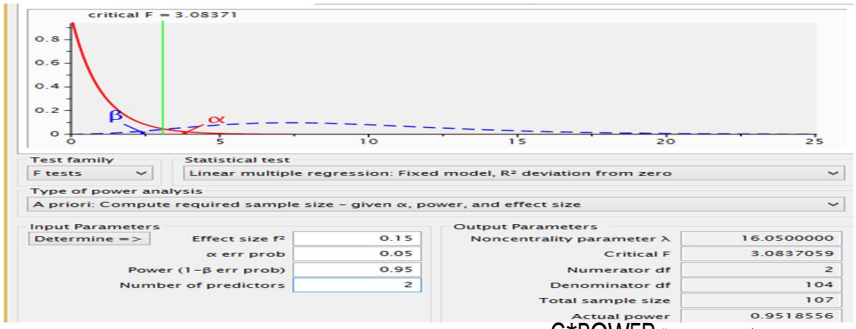

المصدر: مخرجات برمجية G*POWER

يظهر من مخرجات برنامج G*POWER أن الحجم الأدنى للعينة اللازم لإجراء الاختبار يساوي 107 مفردة، (total sample size=107)، عند قوة تأثير كبيرة، تساوي 95 بالمائة.

4.2. صدق وثبات أداة الدراسة: قبل الشروع في عملية تحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستبانة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية؛ فصدق أداة الدراسة يعني أن تكون الاستبانة شاملة لكل البيانات التي تدخل في عملية التحليل، وأن تقيس ما صممت لقياسه، وتكون كل مفرداتها واضحة وسلسة يمكن للمبحوث أن يجيب عليها دون عناء يذكر.

4.2.1. **الصدق الظاهري**: ويقصد به صدق التحكيم؛ أي بعد بناء الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المتخصصين والأساتذة الذين لهم خبرة في مجال بناء الاستبانات البحثية، وذلك لتحديد مدى وضوح العبارات ومدى قدرتها على تحقيق اهداف الدراسة، وبناء على ذلك تم تعديل بعض العبارات لتخرج في صورتها النهائية.

4.2.2. قياس ثبات أداة الدراسة:

لقد تم الاعتماد في قياس ثبات الدراسة على تطبيق معادلة الفا لـ كرونباخ Alpha-Cronbach ، وطريقة التجزئية النصفية

أ- **ثبات الدراسة باستخدام استخدام ألفا كرونباخ (*Alpha Cronbach*):** يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها. وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها. ويستخدم هذا الاختبار فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة متناسقة فيما بينها.

الجدول 6: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستمارة

المتغيرات	انعكاسات ظاهرة التهريب				المحور الأول ككل	المحور الثاني	مجموع عبارات الاستبيان
الابعاد	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد النفسي	البعد الأمني			
عدد الفقرات	05	05	05	05	20	15	35
معامل ألفا	0.58	0.55	0.52	0.62	0.72	0.66	0.82

المصدر: مخرجات برمجية SPSS. VER. 25

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل الاستمارة تساوي 0.82، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات؛ أي أنه في حالة إعادة نفس الاستبيان للاستطلاع مرة أخرى، فإن الاستجابة ستكون ثابتة بنسبة 82%، وهذه النسبة مقبولة جدا في الدراسة.

ب- التجزئة النصفية:

وباستخدام برمجية SPSS وتجزئة العبارات الخاصة بالدراسة إلى قسمين القسم الزوجي والقسم الفردي تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار التجزئة النصفية لمعامل قوتمان ومعامل سبيرمان براون

معامل ألفا كرونباخ	القسم الأول للعبارت	معامل ألفا كرونباخ للقسم الأول	.756
		عدد العبارات	18
	القسم الثاني للعبارات	معامل ألفا كرونباخ للقسم الثاني	.721
		عدد العبارات	17
	العدد الإجمالي للعبارات		35
الارتباط بين القسم الأول والثاني			.662
معامل سبيرمان براون	القسم الأول		.820
	القسم الثاني		.821
معامل قوتمان			.717

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS. VER. 25)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يمكننا الحكم بثبات العالي للاستبيان وهذا سواء اعتمادنا على قيمة معامل سبرمان براون او قوتمان حيث كانت قيمة كلا المعيارين أكبر من 0.6 مما يدل على وجود ارتباط قوي واتساق قوي بين عبارات الاستبيان.

4.2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (الإجابة على أسئلة الدراسة): للإجابة على أسئلة الدراسة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المحاور، وكذلك الوسط الحسابي الكلي والانحراف المعياري الكلي للمحاور، والجدول الموالي يوضح النتائج.

الجدول 8: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة.

المتغيرات	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
آثار ظاهرة التهريب	البعد الاقتصادي	4.55	0.55	موافق بشدة
	البعد الاجتماعي	4.11	0.75	موافق
	البعد النفسي	3.81	0.81	موافق
	البعد الأمني	3.82	0.82	موافق
المحور الأول ككل		3.76	0.66	موافق
إجراءات محاربة التهريب		2.96	1.96	غير موافق

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS. VER. 25)

يتضح من الجدول أعلاه أن نتائج متوسطات المحور الأول كانت في الدراجة الموافقة الا ان البعد الاقتصادي كان بموافقة شديدة مما يؤكد انا الكل تضرر من انخفاض القدرة الشرائية جراء ارتفاع الأسعار، اما بالنسبة لإجراءات محاربة التهريب فكانت غير موافقة يشير إلى رفض أفراد العينة لنجاعة هذه الإجراءات ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للمحور الثاني مما يدل على وجود اختلاف نوعا ما في اراء العينة حول عبارات هذه المحور ، وعليه من خلال هذه النتائج نتوقع قبول الفرضية الأولى ورفض الفرضية الثانية.

4.3.اختبار صحة الفرضيات:

لاختبار صحة الفرضيات تم اعتماد على نتائج اختبار ستودنت لعينة واحدة، وذلك بعد التأكد من تطابق توزيع بيانات العينة مع التوزيع الطبيعي وذلك بالاعتماد على اختبار كولمغروف سمر نوف لتطابق التوزيعات حيث كانت النتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

جدول 9: نتائج اختبار تطابق التوزيع الطبيعي

المتغيرات	الابعاد	قيمة إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية	القرار
آثار ظاهرة التهريب	البعد الاقتصادي	**0.951**	**0.235**	**يتبع التوزيع الطبيعي**
	البعد الاجتماعي	**0.845**	**0.200**	**يتبع التوزيع الطبيعي**
	البعد النفسي	**1.254**	**0.350**	**يتبع التوزيع الطبيعي**
	البعد الأمني	**1.242**	**0.191**	**يتبع التوزيع الطبيعي**
المحور الأول ككل		**0.967**	**0.125**	**يتبع التوزيع الطبيعي**
إجراءات محاربة التهريب		**0.781**	**0.963**	**يتبع التوزيع الطبيعي**

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS. VER. 25)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكننا القول بأن جميع الأبعاد والمحاور تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكنا اعتماد الاختبارات المعلمية.

جدول 10: نتائج اختبار ستودنت لفرضيات الدراسة

المتغيرات	الابعاد	قيمة إحصائية ستودنت	مستوى المعنوية	القرار
آثار ظاهرة التهريب	البعد الاقتصادي	**4.120**	**0.000**	**رفض الفرضية الصفرية**
	البعد الاجتماعي	**2.198**	**0.005**	**رفض الفرضية الصفرية**
	البعد النفسي	**2.275**	**0.028**	**رفض الفرضية الصفرية**
	البعد الأمني	**3.068**	**0.004**	**رفض الفرضية الصفرية**
إجراءات محاربة التهريب		**0.726**	**0.944**	**قبول الفرضية الصفرية**

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS. VER. 25)

من خلال نتائج الجدول أعلاه واعتماد على اختبار ستودنت يمكننا القول برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وذلك لكون قيمة مستوى المعنوية للاختبار أقل من 0.05 وهذا بالنسبة للفرضية الأولى والتي جاءت للظاهرة التهريب العديد من الانعكاسات السلبية التي تؤثر على الأفراد بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة، حيث تم تقسيم هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية حيث شملت كل فرضية فرعية بعد من أبعاد المحور الأول للاستبيان والذي يقيس أثار ظاهرة التدريب، وبقبول الفرضيات الفرعية الأربعة يمكننا قبول الفرضية الرئيسة الأولى كذلك وعليه يمكننا القول بأن انعكاسات التهريب عبر الحدود تتجلي في مايلي:

أ- انعكاسات التهريب على الاقتصاد الوطني

- فقدان الإيرادات الحكومية التهريب يؤدي إلى خسارة إيرادات كبيرة للحكومات بسبب التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية. هذه الإيرادات تشكل جزءا كبيرا من ميزانيات الدول، وتستخدم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. بفقدان هذه الإيرادات، تواجه الحكومات صعوبات في توفير هذه الخدمات، مما يؤثر سلبا على جودة الحياة للمواطنين.
- التأثير على الصناعة المحلية التهريب يؤدي إلى إدخال بضائع غير مشروعة وغير مطابقة للمواصفات، مما يشكل منافسة غير عادلة للصناعات المحلية. المنتجات المهربة غالبا ما تكون أرخص لأنها لا تخضع لنفس المعايير والضرائب، مما يضعف الصناعات المحلية التي تلتزم بالقوانين واللوائح. هذا يؤثر على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى خسائر في الوظائف والاستثمارات المحلية.
- تدهور بيئة الأعمال وجود سوق سوداء نشطة بسبب التهريب يؤثر سلبا على بيئة الأعمال والاستثمار. المستثمرون يرغبون في العمل في بيئة شفافة ومستقرة، ولكن وجود التهريب يجعل السوق غير مستقر ويزيد من مخاطر الأعمال. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعرقل النمو الاقتصادي

ب- انعكاسات التهريب على المجتمعات

- انتشار المنتجات المغشوشة والخطرة التهريب يساهم في انتشار المنتجات المغشوشة وغير المطابقة للمواصفات الصحية، مثل الأدوية والمواد الغذائية. هذه المنتجات يمكن أن تشكل خطرا على صحة وسلامة المستهلكين. قد تؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بل وحتى إلى الوفاة في بعض الحالات
- تأثيرات اجتماعية سلبية التهريب غالبا ما يكون مرتبط بالجريمة المنظمة التي قد تتضمن تهريب المخدرات والأسلحة والبشر. هذا يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة والعنف في المجتمعات، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي. كما يمكن أن يؤدي إلى تدهور القيم الأخلاقية وانتشار الفساد.
- تزايد البطالة تأثير التهريب على الصناعة المحلية يؤدي إلى فقدان الوظائف، حيث تجد الشركات المحلية صعوبة في المنافسة مع المنتجات المهربة الرخيصة. هذا يساهم في زيادة معدلات البطالة، مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة وزيادة الفقر

ت- انعكاسات التهريب على الأمن

- تهديد الأمن القومي التهريب يمكن أن يشكل تهديدا للأمن القومي، خاصة عندما يتعلق الأمر بتهريب الأسلحة والمخدرات والبشر. الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة غالبا ما تستخدم طرق التهريب لتمويل أنشطتها، مما يزيد من التهديدات الأمنية للدولة. هذا يتطلب موارد كبيرة من الحكومة لمكافحة التهريب وحماية الحدود، مما يرهق الأجهزة الأمنية.
- تزايد العنف والجريمة التهريب يرتبط بزيادة معدلات الجريمة والعنف في المجتمعات. الجماعات الإجرامية التي تعمل في التهريب غالبا ما تكون مسلحة وخطرة، وتلجأ إلى العنف لحماية أعمالها. هذا يؤدي إلى زيادة حالات الجرائم والعنف في المجتمعات، مما يهدد أمن وسلامة المواطنين.
- انتشار الفساد التهريب يتطلب تعاونا من بعض المسؤولين الحكوميين لتسهيل عمليات التهريب عبر الحدود. هذا يؤدي إلى انتشار الفساد في الأجهزة الحكومية، مما يضعف الثقة في المؤسسات الحكومية ويزيد من صعوبة مكافحة التهريب بشكل فعال. الفساد يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية والاستقرار، ويؤدي إلى تدهور الإدارة العامة والحوكمة.

- ومن جهة أخرى نرى أنه تم قبول الفرضية الصفرية للفرضية الثانية وعليه يتم رفض الفرضية والتي جاءت حول إجراءات محاربة ظاهرة التهريب المتبعة من طرف السلطات الجزائرية تحقق المطلوب منها. وهذا مؤكده قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني والذي كانت تشير قيمته إلى رأى غير موافق حيث يتضح من هذه بان أفراد العينة غير راضون على الإجراءات المعتمدة من سلطات العمومية في الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود وهذا ربما لما تعرفه الظاهرة من تزايد وانتشار بين سكان المنطقة، فالعقوبات غير ردعية وضعف الصرامة وتشديد الحراسة حال دون نجاعة سياسات محاربة التهريب فلا يكفي صياغة عقوبات تبقى حبيسة الأوراق والأدراج وأصحابها يمارسون نشاطاتهم المخالفة للقانون والتي ستحقون عليها أقصى العقوبات بكل حرية.

5. خلاصة واستنتاجات:

التهريب له انعكاسات سلبية عميقة على الاقتصاد الوطني، المجتمعات، والأمن. يؤدي التهريب إلى فقدان الإيرادات الحكومية، إضعاف الصناعة المحلية، وتدهور بيئة الأعمال، مما يعوق النمو الاقتصادي ويؤثر على مستوى المعيشة. من الناحية الاجتماعية، يساهم التهريب في انتشار المنتجات المغشوشة والخطرة، زيادة البطالة، وتدهور القيم الأخلاقية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف في المجتمعات. وعلى الصعيد الأمني، يشكل التهريب تهديدا للأمن القومي، ويزيد من انتشار الفساد في الأجهزة الحكومية.

لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر جهودا متكاملة تشمل تعزيز الرقابة الجمركية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، تشديد العقوبات على المهربين والمتعاونين معهم، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة شبكات التهريب. بالإضافة إلى ذلك، يلعب توعية المجتمع دورا مهما في تقليل الطلب على البضائع المهربة من خلال التوعية بمخاطر التهريب على الصحة والاقتصاد. كما يجب دعم الصناعات المحلية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية وحوافز للاستثمار، لتحسين التنافسية والابتكار. فقط من خلال هذه الجهود المتضافرة يمكن تقليل تأثير التهريب وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي وأمني أفضل للدول. إن مواجهة التهريب تتطلب تكاتف جميع الأطراف المعنية من حكومات ومجتمعات وأفراد لضمان مستقبل آمن ومستدام للجميع.

من خلال الدراسة تبين ان التهريب وان كانت له فوائد لسكان المناطق الحدودية الا وان أثره اكثر بكثير خاصة الاثار الاقتصادي ولابد للدولة القيام بما يلي:

أ. تعزيز الرقابة الجمركية تعزيز القدرات الرقابية للجمارك وتزويدها بالتكنولوجيا المتقدمة يمكن أن يساعد في الكشف عن البضائع المهربة ومنع دخولها إلى الأسواق. استخدام نظم المسح الضوئي وأجهزة الكشف الحديثة يمكن أن يعزز من فعالية الجمارك في مكافحة التهريب.

ب. تشديد العقوبات فرض عقوبات صارمة على المهربين والمتعاونين معهم يمكن أن يكون رادعا فعالا. يجب أن تتضمن العقوبات غرامات مالية كبيرة وأحكام بالسجن لمكافحة التهريب بفعالية. كما يجب تشديد الرقابة على الموظفين الحكوميين لمنع الفساد والتواطؤ في عمليات التهريب.

ج. التعاون الدولي التهريب غالبا ما يكون عبر الحدود، لذا فإن التعاون الدولي بين الدول لمكافحته يعد أمرا حيويا. يمكن للدول تبادل المعلومات والتعاون في تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة شبكات التهريب. كما يمكن تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الإنتربول لتعقب واعتقال المهربين.

د. توعية المجتمع توعية المواطنين حول مخاطر التهريب وتأثيراته السلبية يمكن أن يساعد في الحد من الطلب على البضائع المهربة. يجب أن تتضمن حملات التوعية معلومات حول الأضرار الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي يسببها التهريب، وحث المواطنين على دعم المنتجات المحلية وشراء البضائع من مصادر قانونية

.هـ دعم الصناعات المحلية دعم الصناعات المحلية يمكن أن يقلل من تأثير التهريب على الاقتصاد. يمكن أن يشمل هذا الدعم توفير تسهيلات ضريبية وحوافز للاستثمار في الصناعات المحلية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال لتعزيز التنافسية والابتكار

6. الهوامش:

- بن الطيبي، مبارك، (2011)، العوامل المفسرة لظاهرة التهريب في الجزائر (المفهوم ولأسباب)، مجلة المعيار، 02(04)، 121-134.
- بن حسان، محمد، قهواجي ،أمينة، (17/16 نوفمبر 2013)،ظاهرة التهريب الجمركي ووسائل مكافحتها وفق التشريع الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وأفاق، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

- جمال فوزي، شمس، (1982)، ظاهرة التهريب الضريبي: مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- حسونة جمعاوي، (2014)، التهريب ممول رئيسي للأسواق الموازية والإرهاب، من الموقع: https://www.turess.com/sfaxien/66667 **(تاريخ التصفح: 15 ماي 2024)**
- حمدي، كمال ، (1997)جريمة التهريب الجمركي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- خروف، منير، ثوامرية، ريم، (16-17 نوفمبر 2016) التهريب كأبرز معيقات التنمية في المناطق الحدودية واستراتيجية مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول: تنمية وتطوير المناطق الحدودية – واقع وآفاق، جامعة سوق أهراس، الجزائر.
- دخان، نور الدين ، الحامدون، عيدون، (2016) مسار تامين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، 8(14)، 171-186.
- سمير سعيفان، (2018) التهرب والتهريب، من الموقع: www.mafhoum.com/syr/articles_01/saifan.htm. **(تاريخ التصفح: 15 ماي 2024)**
- سيواني، عبد الوهاب، (2007)، التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- الشواربي، عبد الحميد، (19896)، الجرائم المالية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1989.
- عوض، محمد، (1965)، جرائم المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي، مطابع رمسيس، الاسكندرية، 1965.
- وزارة، العدل، (2006)، قانون يتعلق بمكافحة التهريب، ط2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.